وكيل وزارة الصحة أبو أصبع يستغيث عبر «الميثاق»:

أنقذوا حياة مرضى الكلى

الدكتور نجيب ابو اصبع

ونحن على اعتاب نهاية الشهر الـ21 من عمر هذا العدوان والحصار البربري المفروض على اليمن تفاقم الوضع الصحي لمرضى الفشل الكلوي نتيجة الحصار المفروض على البلد وعدم السماح للأدوية اللازمة بالدخول مما تسبب في وفاة الكثير منهم وتعريض حياة الآلاف الآخرين للموت وتهديد مراكز الغسيل بالتوقف عن تقديم الخدمات الطبية.

تقرير / محمد أحمد الكامل

مركز الغسيل في تعز وإب أغلقا ومركز صنعاء بات عاجزاً 7600 مريض يعيشون على الغسيل الدموي

برنامج زراعة الكلى بمستشفى الثورة توقف منذ الشهور الأولى للعدوان

وفي حديثه لـ«الميثاق» أكد مستشار وزارة الصحة لشؤون مرضى الكلى الدكتور نجيب ابو اصبع ان وقوع الكارثة الإنسانية بات أمراً وارداً في اليمن ، في ظل استمرار العدوان السعودي، والحصار الخانق الذي يتعرض له اليمن نظراً لظروف الحرب القائمة وانعدام الموازنات التشغيلية للمستشفيات ومراكز الغسيل.. مشيراً الى أن أغلب المستشفيات والمراكز الطبية وجهت نداء استغاثة خلال الأسبوع الماضي للقطاعين الحكومي والخاص ، والمنظمات الدولية ، لعلها ترى استجابة سريعة لإغاثة مراكز ومشافي غسيل الكلى، وإنقاذ المئات من المواطنين الذين ينتظرهم الموت، بعد نفاد أجهزة الفلاتر ومحاليل اسيد كوسنترات الخاصة بجلسات الغسيل للمرضى.

مئات المرضى مهددون بالموت

وأفاد الدكتور نجيب ان إغلاق مركز الغسيل الكلوي بمستشفى الثورة بمحافظة إب جاء بعد انتهاء مستلزمات ومواد الغسيل بالمركز وخاصة مع ازدياد العبء الشديد على المركز والذي اصبح يستقبل اكثر من 500 مريض، نصف هذا الرقم من المرضى تم استقبالهم من محافظة تعز بحكم توقف مركز الغسيل الكلوي بالمستشفى العسكري الواقع بمنطقة الاشتباكات بمحافظة تعز.

وتابع: ورغم أن المركز عاود نشاطه بسبب المساهمات من قبل فاعلي خير وبعض الشخصيات الوطنية بالمحافظة وفي مقدمتهم الاستاذ عبده منقذه الحبيشي الذي تبرع بألفي غسلة لمرضى الفشل الكلوي بالمركز..

موضحاً ان ما تم تسجيله هو أكثر من 8 حالات وفاة بالفشل الكلوي وهو رقم مرشح للزيادة خصوصاً وأن المركز يشهد نقصاً كبيراً في أنابيب ومحاليل الغسيل ، فيما تم تخفيض الغسيل لبعض المرضى من ثلاث غسلات إلى غسلة واحدة بالاسبوع علماً بأن المريض يحتاج غسلتين الى ثلاث أسبوعياً على اقل تقدير..

وفي السياق ذاته حذر مستشار وزارة الصحة لشؤون مرضى الكلى الدكتور نجيب ابو اصبع من أن مرضى الكلى في وضع مأساوي الذين ليس امامهم سوى الموت بعد توقف مراكز ومشافي الكلى في إب او تعز وغيرها من المراكز الخاصة بالغسيل الكلوي وبالتالي نزوح هذه الحالات المرضية الى العاصمة صنعاء وتحديداً مركز الغسيل الكلوي بمستشفى الثورة العام ..

مبيناً ان مركز الغسيل الكلوي بمستشفى الثورة بصنعاء، بات عاجزاً عن إجراء أي عمليات للغسيل الكلوي كلياً للمرضى، لعدم توافر الأجهزة والأسرة والنقص في الأطباء، وانعدام الأدوية بسبب الحصار المفروض على البلاد.

وقال: إن برنامج زراعة الكلى في مستشفى الثورة بصنعاء متوقف منذ بداية الحرب الظالمة بسبب عدم توافر علاجات المناعة التي يستخدمها الزارعون والتي كانت تعمل بشكل مجاني وتنقذ العشرات من الهلاك وهموم الغسيل ومضاعفاته مشيراً الى ان عدد زارعي الكلى يبلغ اكثر من 2600 من مرضى المناعة المكتسبة والذين يعانون من شحة وانقطاع العلاجات المثبطة للمناعة، بينما يبلغ عدد مرضى الفشل الكلوي عموماً اكثر من 7600 مريض يعيشون على الغسيل الدموي..

واستمرار تحالف العدوان السعودي في منع شركات الأدوية اليمنية- خصوصاً الأدوية التي تحتاجها مراكز ومشافي الغسيل الكلوي- من إيصال شحنات الأدوية إلى العاصمة صنعاء والمحافظات اليمنية..

وقال الدكتور نجيب في ختام تصريحه لـ«الميثاق»: على الجميع تحمل المسؤولية الوطنية والإنسانية على السواء تجاه هذا العدوان الظالم والحصار الشامل وما نتج عنه من تردي الوضع الصحي الذي زاد من معاناة المرضى وفاقم من مشاكل مراكز غسيل الكلى في اليمن.

بالإضافة الى التزام منظمة الصحة العالمية ومنظمة اطباء بلا حدود الإيفاء بوعودها بالعمل والضغط على قوى العدوان وفك الحصار من اجل إيصال المساعدات والمستلزمات الطبية والمحاليل الخاصة بمرضى الكلى.. ونحن هنا لا نتكلم سياسة، نتكلم بأعلى صوتنا وننادي أنقذوا حياة المرضى..

كفاكم سلباً ونهباً

عبدالله محمد الارياني

الوطن تُسلب اطرافه من قبل عملاء آل سعود.. وفي تعز الحوبان تُسلب وبقوة السلاح الحقوق المكتسبة الخاصة والعامة واراضي الوقف من قبل من يدَّعون انهم حماة الوطن بجهازهم القضائي والاداري وجناحهم الامني والعسكري وتيار المشرفين الثوريين وجناحهم القبلي المسلح وتجار الحروب ممن يستغلون الظرف المأساوي الذي تمر به البلاد والذي ادى الى نزوح اصحاب الحقوق عن حقوقهم وانشغال الشرفاء بالدفاع عن الوطن ما اتاح لهم فرصة البطش بحقوق المعدمين ونهب املاك الاوقاف وأراضي الدولة دون رادع ودون عين تراقب مع عين مغضوضة طرفها لكل تصرف يعاظم من مكاسب لوبي ومافيا الاراضي والمنهوبات سواءً أكان من جانب ما يسمى بالمقاومة أو من يعتبرون انفسهم حماة الوطن.. يكفي سلباً ونهباً ويكفي السلطات العليا المتبقية من كيان الدولة النظر بعين مجردة من المسئولية عن كل ما التزمت به من حماية الأرض والعرض وحماية المواطن وحقوقه الخاصة والعامة فأراضي المواطنين في تعز تُنهب وتُسلب وبقوة السلاح ولم تسلم حتى الاراضي التي أوقفت لله تعالى فلوبي الاراضي في حوبان تعز لا رادع يردعه ولا قانون يحكمه فالقاضي ومأمور الضبط القضائي وأقسام الشرطة ولجنة التظلمات والشيخ موظفو الجهاز الاداري وبعض القيادات العسكرية والقيادات الميدانية والاشرافية والشخصيات والوجاهات المدنية يشكلون محور شر له يد ممدودة لا تميز بين شيء جُل ما يهمها كيف تسطو وتسلب وتبسط وتعاظم مكاسبها.. فياحكومة الانقاذ اضطلعي بدورك، ويا مجلسنا السياسي حاسب أجهزتك، وياقيادتنا السياسية ومرجعياتنا الدينية يكفيكم تجاهلاً لأوجاع وأنين وصراخ المستنجدين، فإن لم تضعوا حداً لذلك فلن نتوانى لحظة عن إنزال اسماء عصابات النهب والسلب لأراضي المواطنين وأراضي الوقف وأراضي الدولة.. سنعلن اسماءهم فرداً فرداً كلاً باسمه ومركزه.

المجد والخلود للشهداء
الشفاء العاجل للجرحى
النصر لقضية أمتنا
ولادامت أعين الجبناء

إلى متى التستر على المتلاعبين بأسعار النفط والغاز ؟!

لم يستطع العدوان السعودي والذي يستخدم أسلحة محرمة دولياً ضد الشعب اليمني وما يرتكبه من جرائم حرب ومجازر إبادة جماعية، أن يقهر ويذل هذا الشعب مثلما يفعل الطابور الخامس أو أمراء الحروب والذين ظهروا خلال عشرين شهراً بشكل لافت في مدن وقرى سكانها يواجهون الموت قصفاً بصواريخ العدوان وجوعاً بسبب الحصار وانعدام الغذاء والدواء، وفي ذات الوقت يتعرض كل أبناء الشعب دون تمييز لقصف آخر من المتلاعبين بالأسعار والمتاجرين بالمشتقات النفطية «نفط، ديزل، غاز منزلي».

ديناصورات الفساد أبشع وأكثر وحشية وفتكاً بحياة الأبرياء من القنابل العنقودية والصواريخ المحرمة دولياً التي تستخدمها السعودية ضد الشعب اليمني.

الملايين الذين توافدوا من كل أرجاء اليمن الى ميدان السبعين لإعلان تأييدهم ومباركتهم للمجلس السياسي، جاءوا يريدون دولة.. يريدون العمل بالدستور والقوانين النافذة.. ووقف النهب للمال العام والتلاعب بقوت الشعب، لا ليتحول المجلس السياسي والبرلمان وحكومة الانقاذ الى مجرد متسترين على هؤلاء المفسدين البشعين.. الجيش واللجان ومتطوعو ابناء القبائل يدافعون عن وطن وكرامة شعب.. فماذا تبقى للشعب يا هؤلاء من كرامة وللدولة من هيبة وللدستور والقانون من قوة.. إذا لم تستطع هذه المؤسسات أن توفر المرتبات أو تمنع المتاجرين بقوت الشعب والمشتقات النفطية ؟!

هل سمعتم توصيات البرلمان للحكومة بعد مناقشته تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية يوم الاربعاء الماضي.. توصيات تكشف انهيار الوضع في المؤسسات والمنشآت العاملة في قطاع النفط والغاز ، والتي تؤكد عدم الجدية في اصلاح الاوضاع خاصة في مؤسسات ايرادية تعول عليها البلاد ليس لتوفير المرتبات فقط وانما لدعم مشاريع التنمية أيضاً..

للاسف الشديد توصيات البرلمان توصيات كارثية وتكشف عن عدم استشعار نواب الشعب لمسؤولياتهم الوطنية تجاه ملايين المواطنين في هذه المرحلة الحرجة والتي يتضور فيها المواطن جوعاً في الوقت الذي تستحوذ جماعة على الملايين يومياً من وراء المتاجرة بالمشتقات النفطية..

التوصيات والتي نشرتها وسائل الاعلام لم تذكر من المستفيدين من التلاعب بأسعار المشتقات النفطية.. ولم توضح زيادة الاسعار الى أين تذهب هل للخزينة العامة للدولة او للمجهود الحربي او الى جيوب من..؟ والاقبح من كل ذلك ان توصي اللجنة البرلمانية «وزارة النفط ووحداتها المعنية وبالتنسيق مع وزارة المالية والجهات المعنية الأخرى باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة وتصحيح الاختلالات الإدارية والمالية التي ترافق سير عمل شركة النفط وتعزيز دور وقدرات الشركة وفروعها إدارياً ومالياً وفنياً بما يمكنها من القيام بالمهام والمسؤوليات المناطة بها في توفير المشتقات النفطية وإيصالها لعموم محافظات الجمهورية، والحد من اختفائها والتلاعب بأسعارها».

بين اسطر هذه التوصية ندرك انه لا وجود لشركة النفط وفروعها في كل مايحدث في هذا النهب باسم توفير المشتقات النفطية بل ان الاقبح من ذلك أن يصمت البرلمان وبدلاً من أن يمارس دوره الرقابي وفضح الحقائق نجده يوصي الحكومة ان تعيد معالجة الاختلالات في الشركة بما في ذلك الاختلالات المالية والادارية ما يعني أن تبحث عن تمويل للشركة..

أما التوصية الثانية فتكشف عن حجم الاشكالات التي يجب معالجتها مع (الجمارك -الضرائب - شركة مصافي مأرب -الشركة اليمنية للغاز) وغيرها من الوحدات ومنها الخلافات القائمة بشأن المديونيات والمستحقات المعلقة الضريبية والجمركية وغيرها من المستحقات.

وأوصى المجلس شركة النفط بتصحيح أوضاع الشركة وفروعها ومنشآتها ورفع كفاءة أدائها لتقوم بكافة المهام والمسؤوليات المناطة بها في توفير المشتقات النفطية اللازمة لتغطية احتياجات السوق المحلية في عموم محافظات الجمهورية ، وعدم السماح بأي تدخل في أعمال الشركة يتعارض مع المهام والاختصاصات المناطة بها.

وطالب شركة النفط بتوفير السيولة المطلوبة من العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد وتوفير المشتقات النفطية لتغطية احتياجات السوق المحلية ، أو أن تسمح الشركة للتجار باستيراد هذه المشتقات .

ويوصي المجلس وزارة المالية والبنك المركزي بتوفير السيولة المطلوبة من العملة الأجنبية اللازمة للشركة اليمنية للغاز بما يمكنها من توفير احتياجات السوق المحلية من مادة الغاز .

وشدد البرلمان في توصياته على الجهات المعنية ممثلة بوزارتي المالية والنفط والشركة اليمنية للغاز وبالتنسيق مع وزارتي الدفاع والداخلية على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الآتي :

* وضع البدائل المناسبة لتغطية العجز القائم في مادة الغاز ما بين الكمية المنتجة في شركة صافر والاحتياج الفعلي لهذه المادة في السوق المحلية .
* معالجة المشاكل المالية المتعلقة بوزارة النفط والشركة اليمنية للغاز مع الجهات المعنية الأخرى .
* معالجة المشاكل الأمنية والعسكرية والقبلية التي تعيق استمرار وصول مادة الغاز إلى عموم محافظات الجمهورية .

11) أن يكلف المجلس لجنة التنمية والنفط للقيام خلال الفترة القادمة بمتابعة الجهات المعنية للحصول على ما يلزم من بيانات ومعلومات حول عمليات شراء وتوريد وتوزيع وبيع المشتقات النفطية خلال العامين 2015-2016م وإجراء ما يلزم من المراجعة والتقييم لهذ الجانب وتحديد الإشكاليات والتجاوزات التي رافقت تنفيذ تلك العمليات بما في ذلك موضوع السفن المنظورة لدى القضاء وتقديم تقرير الى المجلس بهذا الشأن .

وشدد أعضاء مجلس النواب على ضرورة حسم الاختلالات التي تحدث في مجال النفط والمشتقات النفطية وبالذات محاربة التلاعب بالأسعار وضرورة توحيدها، والقضاء على ظاهرة السوق السوداء في هذا المجال ، وتحصيل موارد الدولة من مادتي البترول والغاز وتوريدها إلى الخزينة العامة للدولة ، وكذا ضرورة قيام الحكومة بتوفير ما تتطلبه شركة النفط من السيولة بالعملة الصعبة لأداء مهامها .

جرف أهم مقبرة أثرية على مستوى الوطن العربي بالشيولات

تعرُّض موقع مقبرة المرصدة الأثرية بمديرية الرجم محافظة المحويت يوم الاثنين الماضي، للجرف والنهب والتخريب يمثل جريمة كبيرة وعدواناً آخر بحق التاريخ والتراث والهوية اليمنية، حيث تعد مقبرة المرصدة موقعاً أثرياً مهماً ومقبرة تاريخية سبئية ومن أهم المقابر الحرضية الصندوقية لحفظ الموتى على مستوى الجزيرة العربية، وقد تعرضت لاعتداء من قبل لصوص الآثار وتم جرف الموقع بالشيول وأصبح أشبه بكومة تراب.

هذا وأكد وزير الثقافة عبدالله الكبسي أنه تم التواصل مع الجهات المعنية في المحافظة وتم توجيه هيئة الآثار والمتاحف برفع تقرير شامل عن الموقع لسرعة تشكيل لجنة للنزول واتخاذ ما يلزم من حفريات انقاذية للموقع.

وقال: إن الوزارة تدرك المخاطر التي تتعرض لها المواقع الأثرية لا سيما في هذه المرحلة، وبرغم إمكاناتها المحدودة إلا أن ذلك لن يمنعها من أداء واجباتها في حماية التراث والآثار والتعامل بحزم ومسؤولية ضد هذه التجاوزات والجرائم النكراء خصوصاً في مثل هذه المرحلة التي يتعرض فيها تراثنا لصواريخ العدوان السعودي من السماء وعبث العابثين من أبناء هذه البلاد من الأرض.

من جانبه أوضح رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف مهند السياني أنه تم التواصل مع المعنيين وتم تعيين حراسة على الموقع لحين استكمال الإجراءات التي من شأنها النزول الميداني وانقاذ الموقع خلال أيام..الى ذلك ذكر نائب مدير مكتب الهيئة العامة للآثار والمتاحف بمحافظة المحويت محمد راجح، أهمية مقبرة المرصدة في التاريخ اليمني والعربي.

مشيراً الى أنه سبق وأن تم التنقيب الأثري في هذه المقبرة لموسمين وكانت النتائج مبشرة جداً، حيث تم العثور على بعض القطع والموميات مع جثة رجل محارب بكامل عتاده العسكري، وهذا كله موثق خلال عامي 2006- 2007م وتوقفت بعدها الحفريات نتيجة الأحداث التي شهدتها البلاد بعد ذلك.

وطالب نائب رئيس آثار المحويت بسرعة تشكيل لجنة من الاختصاصيين الآثاريين والفنيين للنزول لعمل حفريات انقاذية لكشف وانقاذ ما تبقى من الموقع الأثري الذي تعرض للنبش والتخريب ونهب محتوياته، مهيباً بالوزارة والهيئة سرعة التفاعل بهذا الشأن.